

الطبقات الاجتماعية في الوطن العربي (2)

بموجب المعايير الموضوعية والذاتية لتحديد الانتماءات الطبقيّة يمكن تقسيم المجتمع العربي إلى ثلاث طبقات هي الطبقة العليا والطبقة المتوسطة والطبقة العمالية أو الكادحة.

والطبقة العليا هي الطبقة التي تشكل الأقلية في المجتمع العربي، وهي الطبقة التي بيدها مقاليد الحكم وغالباً ما تسيطر على الملكية وتتخذ القرارات إزاء المحافظة عليها وإدارتها وأعضاء هذه الطبقة بحكم مراكزهم القيادية يسيطرون على فعاليات الآخرين. فالمدرّس العامون وكبار ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة وقادة النقابات المهنية والعمالية والكوادر الحزبية المتقدمة وأصحاب المصالح الاقتصادية الخاصة ومالكو الملكية والأراضي والعقارات الكبيرة هم أعضاء في هذه الطبقة.

أمّا الطبقة المتوسطة فهي الطبقة التي يمكن أن تنفرع إلى ثلاث طبقات فرعية هي الطبقة المتوسطة العليا والبقعة المتوسطة الوسطى والطبقة المتوسطة الواطنة. وتشكل هذه الطبقة نسبة لا تزيد على (30%) من أبناء المجتمع العربي وتشمل المهنيين والمتقنين والفنيين الذين تلقوا الدراسات الأكاديمية المتخصصة في المعاهد العليا والكليات والجامعات، وتضم هذه الطبقة المعلمين والمهندسين والأطباء والمحامين والمحاسبين والطيارين والصيادلة وموظفي الدولة وضباط الجيش والأمن والشرطة والزراعيين والفيزيائيين والكيميائيين والاجتماعيين والمساحين والاقتصاديين، إضافة إلى صغار الملاكين وأصحاب المخازن التجارية ومالكي المصانع والمزارع الصغيرة.

والحدود التي تفصل بين الطبقة المتوسطة كالحدود التي تفصل بين أبناء الطبقة المتوسطة العليا والواطنة فلا تكون صلدة وتوجد مرونة كبيرة بينها. فالمهندس الصغير بعد ممارسته لمهنة الهندسة لفترة زمنية طويلة وتحسين أحواله المادية وارتفاع مكانته وسمعته الاجتماعية يستطيع الارتفاع إلى الطبقة المتوسطة العليا وكذلك الحال بالنسبة للمعلمين والأطباء والمحاسبين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة الواطنة.

أما الطبقة العمالية والكادحة فتعدّ من أوسع القطاعات الاجتماعية في المجتمع العربي وذلك لكثرتها العددية حيث أنّ نسبتها الإحصائية لا تقل عن (60%) من مجموع أبناء المجتمع. وتتفرع إلى ثلاث طبقات هي الطبقة العمالية العليا والطبقة العمالية الوسطى والطبقة العمالية الواطنة. وتشمل الطبقة العمالية على العمال والفلاحين والكاسبين والكادحين والباة المتجولين... الخ. وقد ارتفعت المكانة الاجتماعية لهذه الطبقة مؤخراً وذلك بعد تحسن أحوالها المادية والاجتماعية والثقافية لاسيما بعد منحها حق تكوين نقاباتها المهنية والعمالية وزيادة أجور أفرادها وتشريع قوانين محو الأمية والتعليم الإلزامي التي أجبرت أعضائها على التعليم والمعرفة.